

المنطقة المغاربية في 2022: عام الأمل والألم

عبدالنور تومي



تميّزت سنة 2022 في المنطقة المغاربية بعدة أحداث سياسية واقتصادية، فضلاً عن نشاطات ثقافية ورياضية متعددة كانت لها انعكاسات سياسية.



الجزائر

تزامنت مع العام 2022 مرور الذكرى الستون على توقيع اتفاقيات إيفيان التي مهّدت لاسترجاع السيادة الوطنية بعد نضال ومقاومة شعبية وحرب تحرير شاملة دامت سبع سنوات ونصف ضد المستعمر الفرنسي. على الصعيد الدبلوماسي احتضنت الجزائر القمة العربية العادية الحادية والثلاثون، وقبل إنعقاد القمة العربية نجحت الجزائر في جمع الفصائل الفلسطينية، وحركت ملف القضية الفلسطينية، ودفعت بملف المصالحة السياسية في دولة مالي. أما اقتصادياً، فعرفت الجزائر انتعاشاً نسبياً بعد الارتفاع الملحوظ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية جراء التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية -



تصل إلى نسبة 47 بالمائة. على الصعيد الرياضي، استطاعت الجزائر أن تنظم دورة مميزة لألعاب البحر المتوسط في مدينة وهران. وفي الشأن الثقافي، تم إدراج موسيقى الراي الجزائرية كتراث انساني محمي لدى اليونسكو؛ أما جيوسياسياً فكان الحدث البارز هو تقديم الجزائر بطلب للإنضمام لمنظمة البريكس. BRICS.

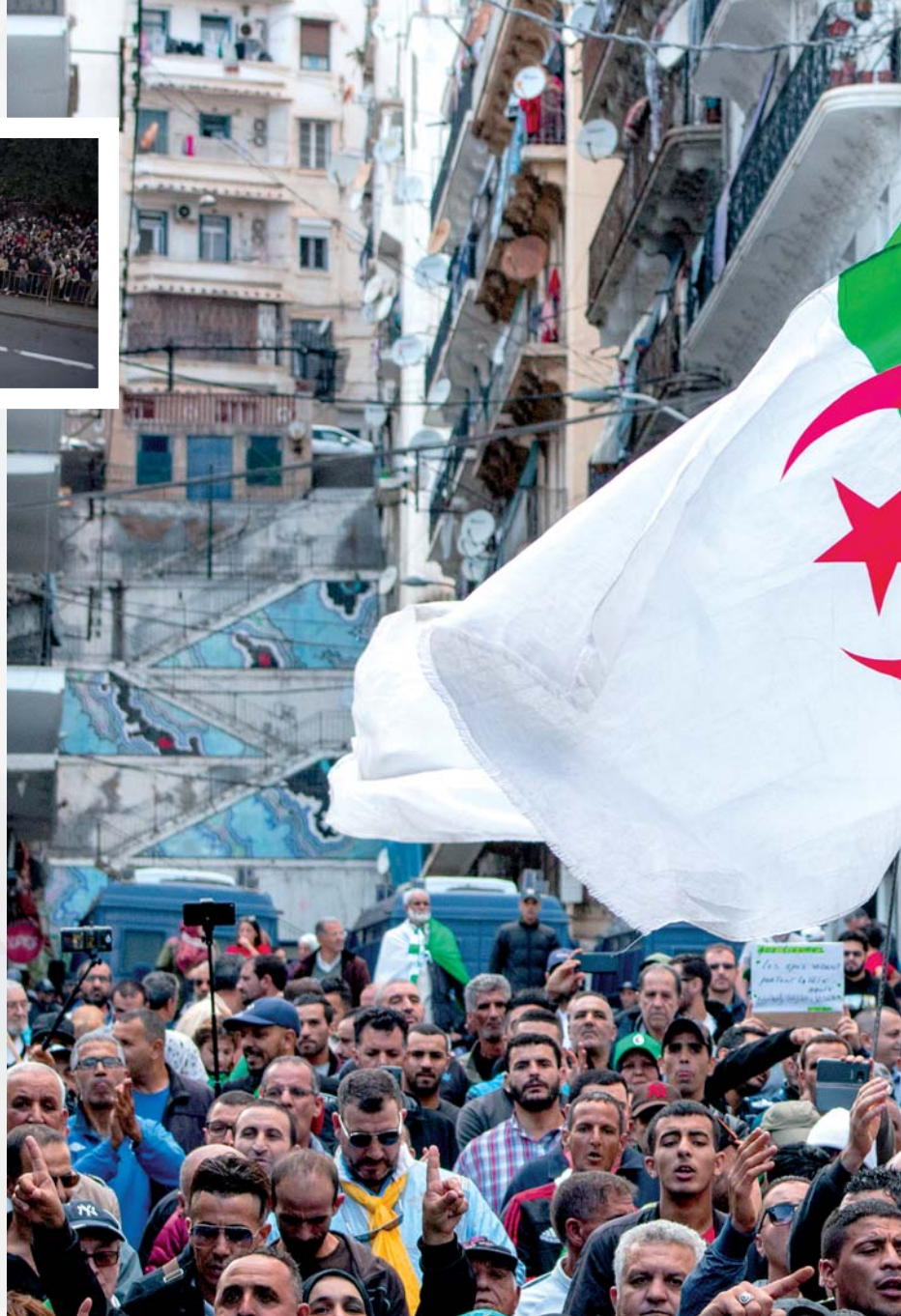


المغرب

عرفت المغرب أيضاً أحداثاً ميمت سنة 2022 مثل فاجعة الطفل ريان، حيث عاش المغاربة فاجعة وفاة هذا الطفل البالغ من العمر خمس سنوات داخل بئر ارتوازي عميق، وحبس الملايين من المواطنين عبر العالم أنفاسهم وهم يشاهدون عمليات الإنقاذ والحفر التي استمرت لخمسة أيام لكنها انتهت بإخراج الطفل جثة هامدة. وضمن الأحداث كان هناك إعلان السلطات الصحية عن تسجيل أول وفاة بسبب متحور أوميكرون لفيروس كورونا، بعدما كان ينتظر كثيرون قلب صفحة الجائحة والعودة إلى الحياة الطبيعية. غير أن ظهور أوميكرون لم يؤثر كثيراً على قطاع السياحة، كون هذا القطاع الحيوي يعد أحد رثتي الإقتصاد المغربي. وقد عادت الحياة إلى الرحلات الجوية عبر المملكة المغربية بفتح الأجواء في وجه الطائرات،

2022 بزيادة الرواتب على مدى عامي 2023-2024 ليتراوح مستواها سنوياً ما بين 4500 دينار جزائري إلى 8500 دينار جزائري حسب الرتب، وهذا ما يجعل الزيادات التي تقرر خلال السنوات الثلاثة 2022, 2023, 2024,

الأوكرانية، مما سمح للجزائر أن تصبح لاعبا فاعلاً أساسياً في تزويد أوروبا بالغاز، بعد اضطراب الإمدادات الروسية لأوروبا بالطاقة بسبب الحرب. كما ان الرئيس عبد المجيد تبون قد أصدر قراراً في سنة





أزمة مؤسساتية، فضلاً عن الظروف الإجتماعية والاقتصادية الخانقة بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية-الروسية الراهنة. تميز عام 2022 بازدياد التوترات السياسية بسبب القرارات الأحادية من طرف الرئيس قيس سعيد؛ توترات أدت إلى قطع كل طرق الحوار بين المعارضة والرئيس قيس سعيد الذي يبدو أنه أختار طريقه: بعد تبنيه لخطاب بلاغي شعبي وشيطننة خصومه في المعارضة، خاصة حزب حركة النهضة.

كانت سنة 2022 مليئة بالإحداث التي قد تقرر مصير الصراع بين الرئيس قيس سعيد والمعارضة مستقبلاً. في الذكرى الأولى للإنقلاب الدستوري 25 تموز/ يوليو 2021، أعلن الرئيس قيس سعيد على الاستفتاء وإقرار دستور جديد تلتها انتخابات تشريعية مبكرة في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2022، اعتبرتها المعارضة أنها مهزلة بسبب عزوف عدد كبير من الناخبين التونسيين، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الدور الأول 11%.

وبسبب حالة الاستقطاب السياسي الحاد، لم يتبق أمام كثير من التونسيين سوى اللجوء إلى الشارع، وقد خرجوا بالفعل مرات عديدة في مسيرات احتجاجية مطالبة برحيل الرئيس قيس سعيد وإسقاط

أما الحدث التاريخي الذي ميّز سنة 2022 بالمغرب وكان فخراً للمنطقة المغاربية خصوصاً والعربية والإسلامية عموماً، فهو الحدث الرياضي الكروي العالمي بعد تأهل المنتخب المغربي للدور النصف النهائي في مونديال قطر 2022.

موريتانيا

وقّعت الأحزاب السياسية الموريتانية في شهر أيلول/ سبتمبر 2022 اتفاقاً يمهد لانتخابات توافقية لإنهاء الانسداد السياسي الذي تعرفه البلاد منذ سنوات، كما شهدت أيضاً البلاد احتجاجات إجتماعية بسبب غلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن، وعلى الصعيد الدبلوماسي وقّعت موريتانيا والجزائر في نواكشوط 26 اتفاقية تخصّ مجالات التعاون القضائي، والأمني والشؤون الخارجية، والنقل والطاقة والمعادن والصيد والتجارة والتعليم العالي، خلال اجتماع اللجنة المشتركة العليا، التي تعقد للمرة الأولى منذ 6 سنوات. واتفقت السلطات في البلدين على تسريع تنفيذ أول طريق بري يربط البلدين. حيث يؤكّد الجانبان على الأهمية الاستراتيجية لتنفيذ مشروع الطريق الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية. وسيمثل هذا الطريق جسراً للتعاون الثنائي من شأنه أن يفتح آفاقاً واعدة للتنمية الاقتصادية المندمجة بين البلدين.

تونس

تعيش تونس منذ إقالة الحكومة وتعليق عمل البرلمان في تموز/ يوليو عام 2021 عتباطاً سياسياً، أدى إلى بروز

لتعود وتيرة توافد السياح تدريجياً وابتعث قطاع السياحة الذي تضرر كثيراً منذ بداية الجائحة، وهو ما تسبب في فقدان فرص عمل كثيرة.

وشهدت سنة 2022 محاولة المئات من المهاجرين غير الشرعيين من دول القرن والساحل الأفريقي عبور السياح الحدودي الفاصل بين مدينتي مليلية وسبتة الخاضعتين للسيطرة الإسبانية وإقليم الناظور المغربي شمالاً.

عاد الملف الشائك الذي يعطل مشروع الوحدة المغاربية للواجهة من جديد، ملف الصحراء الغربية؛ حيث قامت مدريد بدعمها العلني للمرة الأولى لمقترح الرباط القاضي بمنح حكم ذاتي للصحراء الغربية، ما دفع بالجزائر إلى استدعاء سفيرها بمدريد وخلق أزمة دبلوماسية بين البلدين تكاد تدوم إلى غاية الانتخابات التشريعية في الربيع المقبل بالمملكة الأسبانية. قبل هذا الحدث، كانت علاقات الرباط ومدريد قد ساءت بشكل غير مسبوق في أعقاب استقبال إسبانيا زعيم جبهة البوليساريو للاستفتاء، وهو ما ردت عليه المغرب باستدعاء سفيرتها من مدريد.



بناء على كل هذه الأحداث التي ميّزت سنة 2022 في المنطقة المغاربية، يلاحظ أن كابوس الانتقال السلمي للسلطة والأمن والاستقرار من جهة والانتعاش الاقتصادي من جهة ثانية لا يزال يطاردها. وأصبح أمن الدول المغاربية ودول الضفة الشمالية في حوض البحر المتوسط مهدّداً، هذا البحر الذي لا يعتبر مجرد بحراً كما عرّفه المؤرخ الفرنسي فرناند برودال، هذا الفضاء الذي تحوّل إلى مقبرة جماعية تحصد عشرات أرواح المغامرين من شباب وكهول من أبناء المنطقة المغاربية الذين يبحثون عن حياة أفضل وعيش كريم في الدول الأوروبية.

تعتبر ظاهرة "الحرقة" وهو مصطلح مغاربي يطلق على الهجرة غير الشرعية، وهي ظاهرة إجتماعية تحوّلت إلى أزمة إقتصادية وأمنية، بل انها مأساة إنسانية بآتم معنى الكلمة، وهي ناتجة عن حالة اليأس والظلم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان التي يفر منها مواطنوها؛ ولم تهدد الظاهرة تهدد إستقرار النسيج الاجتماعي والأمن القومي للدول المغاربية فحسب؛ بل تعدت ذلك لتتحول الدول المغاربية إلى دول استقبال وعبور لآلاف النازحين من دول الساحل الأفريقي نحو أوروبا، ولا سبيل المثال للقضاء على هذه الظاهرة إلا بمعالجة أسبابها الحقيقية وهي الظلم والتهميش وغياب الأفق السياسي والتنموي. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال أفريقيا في مركز أورسام.

للحكومة القائمة في طرابلس بوقوفها وراء تعطيل الانتخابات لتحفظ بالحكم.

في خضم هذه الأحداث، وجّه ليبون، منهم نواب بالبرلمان، اتهامات لستيفاني ووليامز المبعوثة الأممية إلى ليبيا بـ"عدم الحيادية"، وبأنها تساهم في تعطيل الانتخابات، كما دخلت روسيا على الخط، ورفضت تعيينها مبعوثة أممية إلى ليبيا؛ لتحيزها للجانب الأميركي، بحسب موسكو؛ ونجحت روسيا في الضغط على مجلس الأمن الدولي، وتم إنهاء مهمتها، وتعيين السنغالي عبدالله باثيلي مبعوثاً أممياً ثامناً منذ إندلاع الحرب الأهلية الليبية. ولم يستطع السيد عبدالله باثيلي جمع الفرقاء الليبيين، وإن تم الإعلان في ديسمبر 2022 عن مبادرة يدعمها مجلس الأمن لإطلاق حوار ليبي شامل، وتشكيل حكومة مهمتها التجهيز للانتخابات.

دعا رئيس الحكومة المعينة من قبل مجلس نواب طبرق فتحي باشاغا المليشيات الداعمة له لوقف القتال، معلناً أنه لن يدخل طرابلس إلا سلمياً، بعد تدخل أنقرة مرة ثانية وقلب معادلة الصراع بين الشرق والغرب في ليبيا، وخلال شهر من وقف الاشتباكات تغيرت خريطة توزيع المليشيات داخل طرابلس واستطاع عبد الحميد دبيرة رئيس الحكومة الوطنية المنتهية ولايته إزاحة مليشيات معارضة له، نتج عن هذا كله ما يسمى بـ"أزمة الحكومتين"، واحدة في طرابلس وأخرى في سرت، وتعطلت التنمية، إضافة للانتخابات مما زاد الأزمة الليبية احتقاناً وتعقيداً.

النظام، مطلب يشبه مطلب ثورة الياسمين عام 2011! ولم تكن الأزمة السياسية هي المحطة الوحيدة البارزة لسنة 2022، فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وسجل الدينار التونسي هبوطاً حاداً، بجانب تسجيل ارتفاع غير مسبوق في نسبة التضخم بلغت 9.8%، وإذعان الحكومة التونسية لقرارات صندوق النقد الدولي والذهاب إلى الاقتراض.



ليبيا

شهدت سنة 2022 في ليبيا عودة الأطراف المتنازعة إلى حافة الصراع الذي يهدد اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، واستقبل الليبيون عام 2022 بخيبة أمل قاسية لفشل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 كانون الأول / ديسمبر 2021، ونتج عن هذا الفشل خلافات للأطراف المتنازعة على وضع القاعدة الدستورية اللازمة للانتخابات، وشروط الترشح، خاصة تلك المتعلقة بالعسكريين ومزدوجي الجنسية الذين يؤيد مجلس النواب ترشحهم، ويرفض ذلك مجلس الدولة. وبعد فشل توافق مجلسي النواب والدولة، رغم عقد أكثر من 10 لقاءات خلال 2022 لوضع القاعدة الدستورية، قرر مجلس النواب تكليف حكومة جديدة للقيام بمهمة الانتخابات، يرأسها وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، وسط اتهامات